

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013



وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وقيادات الوزارة خلال الجولة التفقدية

الحمود: حرصون كل الحرص على سير الانتخابات بأفضل صورة

للدلاء بأصواتهم وعلى الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها. وأبدى ارتياحه لجميع الإجراءات والاستعدادات وآليات التعاون والتنسيق القائم والمتواصل بين جميع أجهزة الدولة المعنية بتنظيم الإجراءات الانتخابية. كما أشار إلى عدد من النقاط والملاحظات وعلى رأسها ضرورة صيانة المواقع بشكل صحيح وتهئية الاستراحات لتوفير المناخ الجيد للمرشحين والناخبين ورجال الأمن. وشدد على أهمية عمل الأجهزة المعنية على توفير جميع الاحتياجات البشرية والفنية، وسد جميع الثغرات لضمان انتخابات حرة وآمنة ونزيهة في إطار المحافظة على الأمن العام وتذليل جميع الصعوبات أمام الناخبين وخاصة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة للدلاء بأصواتهم وضمان انسياب حركة السير أمام اللجان الانتخابية في جميع المحافظات.

اتخذتها الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية لتأمين أمن وسلامة إجراءات سير العملية الانتخابية بدءاً من اقتراع الناخبين وحتى إعلان النتائج النهائية على أن القيادة السياسية العليا ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك حرصون كل الحرص على أن تخرج هذه الانتخابات في صورة تتفق ومكانة الكويت الحضارية إقليمية ودولياً، وتتواءم مع التجربة الديمقراطية الكويتية العريقة. وأعرب الحمود عن ارتياحه لاستعدادات العملية الانتخابية بسلاسة ووفق القواعد والنظم المعمول بها. وأضاف أنه تم توفير جميع الامكانيات لخروج الانتخابات بأفضل صورة، وأن الأجهزة الأمنية بذلت كافة الجهود لتحقيق ذلك. وأطمأن الحمود خلال هذه الجولة على الاستعدادات للعملية الانتخابية وعلى التيسير على الناخبين

قام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود امس الخميس بجولة تفقدية لمقر لجنة ثانوية النصر للبين الانتخابية في الصباحية بالدائرة الخامسة، حيث كان في استقباله وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام القائد الميداني العام اللواء محمود الدوسري ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات المساندة قائد قيادة الخدمات المساندة اللواء عبيد أبو صليب وقائد أمن الدائرة الخامسة اللواء عايض العتيبي ومساعد مدير عام الإدارة العامة للإمداد والتأمين العميد يعقوب بهمن وعدد من قيادات وزارة الداخلية ومدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة آمر وحدة العلاقات العامة والإعلام الأمني العقيد عادل الحشاش. وأكد الحمود خلال الجولة التفقدية، بمقر اللجنة الانتخابية للاطلاع على الاستعدادات الأمنية التي

خلال ندوة أقامها في افتتاح مقره الانتخابي بالقادسية وائل المطوع: الصراعات السياسية وتجاذبات المجلس والحكومة ساهمتا في عرقلة تنفيذ خطة التنمية



مرشح الدائرة الثانية وائل المطوع متحدثاً

وأكد المطوع أن المجلس القادم مجلس عمل واداء، مبيحاً أننا نطالب باناس لديهم حلول للخروج من ازمته والارتقاء بالبلاد وحتى تعود الريادة للكويت. وأكد أن التعليم لا يطرح من خلال مشروع بقانون ولا اقتراح برغبة لكنه يطرح من خلال الكفاءات، مبيحاً أنه ليس صعباً أن كتب الله له التوفيق والوصول إلى قمة عبدالله السالم. وتحدث المطوع عن قضية الإسكان قائلاً إنها أم المشاكل في الكويت لأنه يوجد 1003 طلبات إسكانية ومتوسط الأسرة في الكويت خمسة أفراد، مبيحاً أن نصف الكويت ليس عندها ماوى ولا أريد أن يزايد من يضع العراقيل ولا يريد أن يقدم أحد المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ولكننا نريد اناسا يؤمنون بالحل لهذا الشعب، ولابد أن تنتصر الطبقة الوسطى من وراء ذلك. وأوضح أن الاقتراح برغبة بعدم تعيين أي مهندسين إلا بعد ما يأخذ العضوية في جمعية المهندسين كان مقترحاً سيئاً من المجلس المنحل الأخير بما يعني أن التعليم بعيد كل البعد عن الحياة العلمية وعن سوق العمل وكل الدول مثل ماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية بدأت بالتعليم ولابد من إصلاح منظومة التعليم بشكل كامل إذا أردنا أن نبدأ بطريقة صحيحة. ومضى يقول يجب أن نضارح أنفسنا بأن التعليم يمر بأزمة كبرى والوزير الحالي يتكلم عن إنشاء جامعة جابر الأحمد والتي سيتم العمل فيها في شهر سبتمبر المقبل دون أن يعين لها مديراً أو أي منصب آخر.

أكد مرشح الدائرة الثانية وائل المطوع أن الغزو العراقي الغاشم كان فرصة للكويت للم الشمل لم يفرق الشعب حينها بين سني أو شيعي أو بدون، لافتاً إلى أن التازيم السياسي هو ما يعرقل التنمية ولكن بإذن الله «سنعمرها». وقال المطوع خلال ندوته «سنعمرها» التي عقدها أول من أمس أنه «لا تنمية مع فساد» هو عنوان ندوته القادمة بإذن الله مبيحاً أن الفساد ضرب أوتاد البلاد وأن الرشوة استشرت بعد الغزو بالإضافة إلى الوساطة والمال السياسي للأسف نحن في منطقة القادسية التي أخرجت اثنين من شهدائها هما احمد الطراروة واحمد الخواري. وتساءل المطوع: أين دم هؤلاء الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء للوطن ونجد في النهاية من يبيع صوته وشدهد على أن الجيل القادم نواباً وشباباً سيعمرون الكويت بالعلاج من الأمراض، موضحاً أن العلاج مقسم إلى قسمين من خلال مستشارين معي هما سليمان الخطاف وعبدالرحمن الرباح ووليد المطوع وقال إن منظومة الـ 15 سكرتيراً لابد أن تتغير وأن يكون هناك خبراء يعملون لمصلحة البلد. وأوضح المطوع إن هديته للشعب الكويتي هي «استراتيجية الشباب» والتي تتضمن عدة محاور منها الوحدة الوطنية والولاء وحب العمل وإعادة تنمية الشباب والتدريب والتطوير وماذا نريد أن نزرع في نفوس الشباب منذ الصغر، مبيحاً أن هذه استراتيجية ليست بحلم وهذا ما يجب أن يتغير في المستقبل.



جانب من الحضور



جانب من الناخبات

خلال ندوة أقامها مساء أول من أمس في الدائرة الثانية تحت عنوان «لأننا نجها نعمل لتكون أجمل» أحمد الحمود: تعطيل الوضع السياسي في الكويت ناجم عن العلاقة المتأزمة بين السلطتين في الفترات السابقة



جانب من الحضور



المرشح أحمد الحمود متحدثاً (سعود سالم)

به الجميع، مستغرباً عدم العمل بشكل جاد لأن هذا لا يتم إدراكه بالتمني أو الصباح أو المزادات، بل يمكن تحقيقه من خلال تفعيل عمل المؤسسات وإعطائها الفرصة لتقوم بمسؤولياتها في إطار المصلحة العامة والمصلحة العامة فقط، مع التشديد على حق الجميع في التعبير عن آرائهم والتفاعل والتواصل ولكن من خلال مؤسسات بدأت الكويت في بنائها منذ أكثر من خمسين عاماً، وليس من حق أحد الآن أن يقوم بزعة هذه المؤسسات أو تجاوزها مهما كان الاختلاف في وجهات النظر متباعداً. كما طالب الحمود بتفعيل بعض القوانين الخاصة وتشريع قوانين أخرى وخاصة تلك المتعلقة بإنارة الشوارع الطائفية والمذهبية من قبل أفراد أو منظمات إعلامية لما في ذلك من هدم لروح التآلف الاجتماعي بين جميع شرائح المجتمع. فقوة أي دولة تنبع من نفاذ قوانينها وتطبيقها بشكل فعلي وعدم التهاون في هذا الأمر لما له من آثار سلبية عميقة وسريعة الأثر في أي مجتمع مهما كان نوعه ومهما وصل به الأمر من تقدم. كما تحدث الحمود في ندوته عن الشأن الاقتصادي فأكد أن الواقع السياسي انعكس على كل ما يحيط بجوانب الحياة، مبيحاً أن مؤشرات الواقع الاقتصادي التنموية في الكويت بدأت تنخفض يوماً بعد يوم، مشيراً إلى أن الأمر ازداد سوءاً بعدما وصل إلى حد هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية ليقوم رجال أعمال كويتيون بالاستثمار في دول خليجية وعربية وأجنبية لما وجده من محفزات في تلك البلدان. مبيحاً أن الكويت انتقلت بذلك من محاولة اجتذاب رؤوس أموال إليها إلى خطر هروب رؤوس الأموال المحلية منها، وهو أمر خطير يستوجب التوقف عنده والبحث عن حلول ناجحة له خاصة وأن الأسباب معروفة للجميع. وأوضح الحمود أن الكويت تعتمد في اقتصادها كما هو معروف على النفط الذي يشكل أكثر من 90% من دخل الدولة أو إجمالي الناتج القومي مع إهمال شديد في محاولات تنويع الاقتصاد وتوفير البيئة المناسبة.

بشكل متضارب ومنفصل بأن معاً، مستدلاً على ذلك، بأن الدستور الكويتي يكرس هذه الحقائق لتصبح واقعا ضغط على حياة المواطنين، مفندا إحدى مواد الدستور التي تقول إن أعضاء الحكومة يتم اختيارهم من أعضاء مجلس الأمة وخلافه، مؤكداً أن هذا يعني بأن الأصل هم أعضاء مجلس الأمة لتكون الحكومة بذلك حكومة شعبية منتخبة لا تتعارض مع مجلس الأمة على كل كبيرة وصغيرة، معتبراً ما يحصل هو العكس تماماً حيث لم يؤخذ بالقاعدة البرلمانية التي توجب اختيار الوزراء من داخل أعضاء البرلمان، فقد أجاز الدستور مادة 56 اختيارهم من داخل المجلس وخارجه، وهكذا يتم اختيار أحد أعضاء الحكومة من مجلس الأمة ويتم اختيار الباقي تحت شعار «وخلافه» ليصبح الاستثناء قاعدة والقاعدة استثناء. وطالب م. الحمود بالتعاون بين السلطتين وتحديد أطر عملها بشكل واضح، معتبراً هذا مطلب الجميع وينادي

على تعزيزها وتكريسها بين المواطنين الناخبين وغير الناخبين من خلال التوعية في مجال الحقوق والواجبات السياسية لنحصل على جيل جديد أكثر شفافية مع نفسه وأكثر وعياً وإدراكاً للمخاطر التي يمكن أن يوقع نفسه فيها من خلال اختياره طواعية ما لا يخدم طموحاته وتطلعاته. وأشار م. الحمود إلى أنه لا يخفى على أحد بأن تعطيل الوضع السياسي في الكويت ناجم عن العلاقة المتأزمة بين السلطتين نتيجة لكثير من العوامل الموضوعية التي تحكم هذه العلاقة، مؤكداً أن التفحص للعلاقة بين السلطتين الثلاث يسرد أن هناك نوعاً من التداخل فيما بينها بشكل يتعذر معه تحقيق مبدأ فصل السلطات، معتبراً أن هذا الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة حالة من الارتباك والتشويش لجهة صلاحيات وواجبات كل سلطة على حدة، مضيفاً أن مبدأ فصل السلطات غير متحقق بشكل فعال بما يحقق نتيجة إيجابية لعمل هذه السلطات

أكد مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمود أن الحياة السياسية في الكويت بحاجة إلى إصلاحات جوهرية، معتبراً أن الفصل بين السلطات وتحديد أطر عملها بشكل واضح هو مطلب الجميع، مشدداً على ضرورة تحرير السلطة القضائية من كل الضغوط المفروضة عليها، كما تطرق للحلول واقعية لحل مشكلات التعليم والصحة والخدمية. وقال م. الحمود، خلال ندوة أقامها بعنوان «لأننا نجها نعمل لتكون أجمل»، إن المواطن الكويتي لا يحتاج إلى هذه الأيام إلى ما يذكره بما آل إليه المشهد السياسي في الكويت وأن يقدم له شرحاً للأسباب وتحليلاً للمشكلات، فقد تجاوز المواطن هذه المرحلة ووصل إلى مرحلة التضح السياسي بشكل تراكمي فعلي وتدرجي حتى وصل إلى نقطة تقديم الحلول المناسبة لكثير من المشكلات العالقة وخاصة السياسية منها، مضيفاً أن إيماناً راسخاً لديه بأن إحداث أي اختراق إيجابي في العملية السياسية سينعكس بالتأكيد على كل المجالات الأخرى الاقتصادية والخدمية والاجتماعية وغيرها.



مجموعة من أبناء الدائرة الثانية



حضور نسائي